2018

أثر سياسات الشراكة الأوروبية - العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك (من 1957 إلى 2014)

د. لمياء محمد عبد السلام جودة

دكتوراه في القانون الدولي العام

ملخص

استهدف البحث التعريف بسياسات الشراكة الأوروبية–العربية، وتطورها خلال فتره زمنية محددة من خلال بيان اشكال التعاون بين الجانبين في إطار ثنائي وعلى نحو منفرد فيما يعرف باتفاقات التعاون والشراكة، وأثر هذه السياسات في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك مستقبلاً. وتضمن البحث ثلاثة مباحث: تناولنا في الأول منه تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في إرسائه لأطر التعاون الاقتصادي مع الدول العربية من 1957م إلى 1990م، وافردنا في الثاني مرحلة الشراكة الأورومتوسطية بين الجانبين الأوروبي والعربي من 1990م إلى 2014، وجاء الثالث متضمناً مدى تأثير اتفاقات الشراكة بين الجانبين الأوروبي والعربي في العمل الاقتصادي العربي المشترك وذلك بغرض الإجابة علي جملة التساؤلات المرتبطة بهدف البحث.

Abstract

The aim of the research was to define the Euro-Arab partnership policies and develop them within a specific period of time through a statement of forms of cooperation between the two sides in a bilateral framework and in a single way in the so-called cooperation and partnership agreements. In the first, we discussed the development of EU policies in establishing the framework of economic cooperation with the Arab countries from 1957 to 1990. In the second stage, the Euro-Mediterranean partnership between the European and Arab sides from 1990 to 2014. The third was the extent of the impact of the partnership agreements between the two sides European and Arab countries in the joint Arab economic action in order to answer the questions related to the research objective.

تمهيد

يُعد الاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي من أهم الشركاء الاقتصاديين للمنطقة العربية، كما يعد الشريك التجاري الأول لتلك المنطقة (Fairhurst,2006,p.15)، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود روابط تاريخية وجغرافية ومصالح مشتركة بين الجانبين مما ساعد على توافق قوائم الصادرات والواردات فيما بينهم. (أحمد النجار، 1990، ص147)، كما تمثل المنطقة العربية سواء في المتوسط * أو في منطقة الخليج العربي منطقة استراتيجية وحيوية للكيان الأوروبي. (محمد أبو عامود، 2004، صـ121)

لذا سعى الاتحاد الأوروبي* تحديدا منذ قيام السوق الأوروبية المشتركة عام 1957م إلى إرساء أطر التعاون الاقتصادي المشترك مع الدول العربية في إطار ما سمى "بسياساته التجارية مع دول غير أوروبية والتي عرفت باسم "اتفاقات التعاون والشراكة الاقتصادية"؛ وذلك للحفاظ على أمن واستقرار القارة الأوروبية مستقبلاً.

أهمية البحث

تعالج الدراسة موضوع تأثير سياسات الشراكة الأوروبية– العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال فتره زمنية محددة، وهي تُعد من أبرز الموضوعات في مجال العلاقات الأوروبية– العربية، وتشمل العديد من الاتفاقات المعقودة بين الجانبين والتي تضمنت الجوانب الاقتصادية والفنية، وتأثير ذلك مستقبلاً على اقتصاديات الدول العربية باعتبارها منفذاً تجارياً هاماً للمنتجات الأوروبية، كما أنها مصدر هام للمواد الأولية وإمدادات الطاقة والتي تعد سلعاً أساسية ورئيسية تستهلكها الدول الأوروبية من الأسواق العربية وخاصة الأسواق النفطية.

---

* **بالنسبة لمنطقة المتوسط**: نجد أنها تربط بين أوربا وآسيا وكذلك بين أوربا وشرق أفريقيا، أما منطقة الخليج فتعد منبع النفط للقارة الأوروبية وهي السلعة الأساسية المصدرة لهذه القارة. **(محمد سعد أبو عامود،2004، ص121)**

* نشأ الاتحاد الأوروبي بشكله الحالي بموجب معاهدة أبرمت بين أعضائه في هولندا في 7 فبراير عام 1992م، ودخلت حيز النفاذ في الأول من نوفمبر عام 1993م، وسميت بمعاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي أو (معاهدة ماستريخت)، والتي جاءت في مادتها الأولى؛ أن الاتحاد الأوروبي يتكون من الجماعات الأوروبية الثلاثة، ويقصد بهم (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية). كما أضافت الاتفاقية عمودين رئيسيين في تكوين الاتحاد وهما: السياسة الخارجية المشتركة، والتعاون في مجال العدالة والشئون الداخلية، وحقوق الإنسان. **(Fairhurst 2006,p.15,)**

1- المشكلة البحثية

تتمحور حول تساؤل رئيسي قوامه: إلي أي مدي أثرت سياسات الشراكة الأوروبية – العربية في العمل الاقتصادي العربي المشترك ؟. وهو التساؤل الذي يندرج تحته العديد من التساؤلات الفرعية يتمثل أهمها في: ما سياسات الشراكة؟، كيف تطورت؟،هل حققت الدول العربية في إطار هذه الشراكة مكاسب حقيقية تستحق الاستمرار فيها وتطويرها مستقبلاً فيما يعرف "باتفاقات الملاءمة"؟، إلى أي مدى يمكن اعتبار سياسات الشراكة ذريعة للتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية في إطار ما يعرف "بنظام المساعدات المالية وسياسات الاصلاح الاقتصادي" المرتبطة بها؟، إلي أي مدي أثرت تلك السياسات علي استكمال مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية؟، وهل تعتبر من ضمن العراقيل التي تعوق استكمال هذه المسيرة ؟

2- هدف البحث

وتأسيساً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تستهدف الإجابة على جملة التساؤلات التي تتضمنها المشكلة البحثية من خلال التعريف "بسياسات الشراكة وتطورها" خلال فتره زمنية محددة من خلال بيان أشكال التعاون بين الجانبين؛ الأوروبي والعربي في إطار ثنائي وعلى نحو منفرد فيما يعرف "**باتفاقات التعاون والشراكة** "، وأثر هذه السياسات في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك مستقبلاً في إطار جامعة الدول العربية والتي تمثل الإطار المؤسسي لهذا العمل.

3- منهج البحث

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على **المنهج الاستقرائي** الذي يقوم على ملاحظة واقع سياسات الشراكة الأوروبية – العربية خلال فتره زمنية محددة وتأثيرها في العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال تلك الفترة ومستقبلاً، وبيان مميزات وعيوب تلك الاتفاقات، ومدى تأثيرها على الجانب العربي بشكل منفرد، وعلى العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل جماعي.

4- الحدود الزمنية للدراسة

تعالج هذه الدراسة فتره زمنية محددة تبدأ من 1957 إلى 2014. وتم اختيار بداية الفترة من 1957 باعتبارها بداية لإرساء أطر الشراكة بين الجماعة الأوروبية وقتذاك وعدد من الدول العربية حيث بدأت بمرحلة "**العلاقات التجارية**" مع إطلاق ما سمى بالحوار العربي–الأوروبي إثر الأزمة البترولية، ثم **إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية (يوروميد)** "إعلان برشلونة" في نوفمبر 1995،

ودخول العلاقات بين الجانبين بمرحلة جديدة من التعاون علي أساس سياسي واستراتيجي مروراً بعام 2004 وإطلاق "**سياسة الجوار**" انتهاء بعام 2014 حيث تم إطلاق "**برنامج الشراكة الجديد: الاتحاد من أجل المتوسط**".

5- **وارتباطا بهدف البحث تم تقسيم خطته إلى ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي**

- **المبحث الأول:** تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في إرسائه لأطر التعاون الاقتصادي مع الدول العربية من 1957 إلى 1990.
- **المبحث الثاني:** مرحلة الشراكة الأورومتوسطية بين الجانبين الأوروبي والعربي من 1990 إلى 2014.
- **المبحث الثالث:** مدى تأثير اتفاقات الشراكة بين الجانبين الأوروبي والعربي في العمل الاقتصادي العربي المشترك.
- ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها بصدد هدف البحث.

المبحث الأول

تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في إرسائه لأطر التعاون الاقتصادي مع الدول العربية من 1957 إلى 1990

عقد الاتحاد الأوروبي العديد من اتفاقات التعاون مع عدد من الدول العربية بدأت بدول من القارة الأفريقية، ثم دول جنوب المتوسط مرورا بمحاولة عقد اتفاقات تفضيلية مع دول الخليج العربي، وهو ما يعنى أن الاتحاد الأوروبي قد قسم علاقاته التعاونية على المنطقة العربية وفقا لأساس جغرافي، كما لم يقم بتوحيد قواعد وأسس هذا التعاون لوجود اختلافات بين الدول العربية من حيث النمو الاقتصادي والسكاني وطبيعة التبادل التجاري بين البلدين. وقد طور الاتحاد الأوروبي من سياساته التعاونية مع تلك الدول وفقا للتطورات التي شهدتها المنطقة في الفترة ما بين عام 1957م التي سميت بمرحلة المشاركة أو الانتساب **(Association)** وتدرجت إلى أن وصلت إلى درجة الشراكة **(Partnership)**، وكان ذلك منذ بداية عام 1990. (Barbour,1996,p.5).

وقد نص على مرحلة المشاركة أو الانتساب في معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تضمنت هذه المعاهدة عددا من المواد (محمد الإمام وآخرون، 1997، صـ 16) التي

نظمت بموجبها قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقات مع دول أخرى غير أعضاء في الجماعة ليسوا أوربيين. (نادية مصطفي، 1986، صـ210).

وخولت تلك الاتفاقات المشاركة في عضوية الجماعة الأوروبية والاستفادة من مزاياها، وانصبت على إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الجماعة الأوروبية والمساهمة في الاستثمارات المطلوبة من أجل تنمية الأقاليم المنتسبة ومساعدة الدول الأقل نمواً في الانخراط التدريجي في الاقتصاد العالمي ومحاربة الفقر والسعي لإرساء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتنشيط المبادلات التجارية وتقديم المعونات الفنية والمالية. (سمير صارم،1999، ص9)،(Hartley,2004,p.12) .

وقد أعيدت صياغة هذه الاتفاقيات في فترة ما بعد الستينات من القرن العشرين وفقا لنص المادة (238) من معاهدة روما نظرا لاستقلال معظم المستعمرات عن دول الجماعة الأوروبية الأمر الذي تطلب معه ضرورة إعادة صياغة تلك الاتفاقات حتى تتلاءم مع الوضع الجديد للدول المستقلة، وقد سمت هذه الاتفاقيات **(باتفاقيات المشاركة الأولى)** والتي تميزت بالآتي:(نادية مصطفي، 1986، صـ 210،211)

1- إنها كانت اتفاقات مؤقتة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بناء على رضاء أطرافها.
2- تكاد أن تكون صياغتها واحدة ومتضمنة لقواعد متشابهة تنطبق على مجموعات من الدول تتشابه هياكلهم الاقتصادية.
3- تميزت سياسة الجماعة الأوروبية في تلك الاتفاقات بأنها كانت جزئية بمعنى أنها انصبت على أمور معينة متعلقة بالجانب التجاري، بجانب عدم شمولها على تقديم إعانات أو مساعدات مالية على الرغم من تعهد الجماعة الأوروبية بذلك.
4- تعلق مضمون اتفاقات المشاركة الأولى بإعفاء المواد والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة بين الجانب العربي والأوروبي من أي رسوم جمركية، أما السلع الزراعية فكانت تخضع لرسوم مخفضة نظرا لكونها سلعاً حساسة بالنسبة للجماعة الأوروبية التي تطبق في مواجهتها سياسة زراعية مشتركة.

تلك هي المميزات العامة التي تميزت بها اتفاقات المشاركة الأولى* والتي أخذت **صوراً عديدة منها:**

1- **اتفاق ياوندي الأول:** وهو اتفاق عقدته الجماعة الأوروبية مع (18) دولة إفريقية وكان من ضمنهم دولتين عربيتين هما: الصومال وموريتانيا ثم انضمت إليهما جيبوتي وجزر القمر.(مارتن هولاند، 2006، ص56،57)، (سمير صارم، 2000، صـ 186) وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق عام 1964م لمدة خمس سنوات، وجدد مرة أخرى عام1969م، وقد حل محل هذا الاتفاق اتفاقا آخر وهو **اتفاق "لومى" عام 1975م** The LoméConvention الذي جدد أكثر من مرة وانضمت إليه السودان، وبمقتضى ذلك فإن الدول العربية الخمس (الصومال، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، السودان) حكمت علاقتهم التعاونية مع الاتحاد الأوروبي باتفاق لومى، وحصلت الدول الأطراف في هذه الاتفاقات على ترتيبات تفضيلية منها؛ تقديم تيسيرات لعدد من السلع الاستوائية، تأمين بعض الموارد المالية، ترويج التجارة، بجانب توفير مساعدات مالية وقروض استثمارية قدرت في عام 1986م إلى ما يقارب 103 مليون دولار. ولم يكن لتلك الاتفاقات أي تأثير إيجابي على صادرات هذه الدول للجماعة الأوروبية، كما أن المساعدات المالية التي قدمت لهم لم تكن كافية لإحداث تغيرات أساسية في اقتصاديات هذه الدول. (محمد الإمام، 1997، صـ 17).

ولذلك تم إبرام اتفاق **كوتونو** عام2000م الذي سينتهي سريانه في فبراير عام 2020 ليحل محل اتفاق (لومي الرابع) حتى يتلاءم مع قواعد منظمة التجارة العالمية. (Euronews ، الاتحاد الأوروبي نحو معالم جديدة لاتفاق كوتونو،2018، http://arabic.euronews.com/2018).

وقد استبدل النهج المتبع في "لومي" الذي كان يمنح مميزات لدول افريقيا من جانب واحد ليستبدل باتفاق إقليمي للتجارة الحرة "اتفاقات الشراكة الاقتصادية" **كوتونو Cotonou Agreement** بين الجانبين بعد فترة انتقالية مدتها (8 سنوات)، ومساعدة إفريقيا في الدخول في الاقتصاد العالمي

* واجهت دول المجموعة الأوروبية عند عقد اتفاقات المشاركة الأولى مع الدول العربية تبايناً في الأنظمة الاقتصادية حيث وجدت دولا تتبع السياسة الليبرالية في الاقتصاد مثل؛ لبنان، الأردن، تونس، المغرب في حين وجدت دولا تتدخل حكومتها تدخلا كبيرا في العملية الاقتصادية مثل؛ الجزائر، مصر، سوريا، ليبيا. **(محمد الإمام،1997، ص16)**

من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا، وهو ما جعل البعض يصفه بأنه ظلم للدول الإفريقية خاصة أنها لن تتمكن من مواجهة اقتصاد أوروبا القوي والاثار الناجمة عن تحرير التجارة معها.

2- **اتفاقات التعاون مع دول المغرب العربي:** سعت الدول العربية منذ أوائل عام 1960م إلى عقد اتفاقات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة للاستفادة من امتيازات هذه السوق، خاصة بعد قيام الجماعة الأوروبية بعقد اتفاقات تجارية تفضيلية مع كل من إيران عام 1963م، وإسرائيل عام 1964م وهو ما جعل المجلس الاقتصادي العربي التابع لجامعة الدول العربية أن يصدر قراره رقم (7/222) في 17 ديسمبر عام 1963م أوصى فيه بأن تعمل الدول العربية بعد الرجوع إلى المجلس مع أخذ الظروف الخاصة ببعضها في الاعتبار على الحصول على امتيازات ومنافع مماثلة على الأقل لتلك التي تسعى إسرائيل للحصول عليها من السوق الأوروبي، وألا يتعارض ذلك مع المصالح العربية العليا أو مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية أو مع أسس قيام السوق العربية المشتركة مع ضرورة تأمين مزايا المساومة الجماعية مع دول السوق الأوروبي.(محمد الإمام، 1997، صـ 16: 18).

كما طالب مجلس جامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (239) بتزويد الأمانة العامة قبل تاريخ الأول من أكتوبر عام 1964م بقوائم صادرات الجماعة الأوروبية للسوق العربية ودراسة تنسيق تسويق الصادرات العربية للجماعة.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الجامعة العربية كانت ترى من اتفاقات التعاون الثنائية التي سوف تبرمها بعض الدول العربية مع المجموعة الأوروبية أنها سوف تعود بالفائدة والنفع على الجانب الأوروبي أكثر منه على الجانب العربي خاصة في ظل الوضع النامي لاقتصاديات الدول العربية وقت ذاك وفي الوقت الحالي أيضاً.

ووفقا للتقسيم الذى أخذت به المجموعة الأوروبية كانت دول المغرب العربي تحديداً (المغرب، الجزائر، تونس) أولى الدول التي أبرمت اتفاقات المشاركة الأولى، وقد أرجع ذلك إلى قرب تلك الدول من دول المجموعة الأوروبية حيث كانت تونس والمغرب أولى الدول العربية المبرمة لتلك الاتفاقات عام 1969م. (الشاذلي العياري، 1996 , صـ 14،15)،(سمير صارم، 2000, صـ173)، ودخلت حيز النفاذ في 1 سبتمبر عام 1969م لمدة خمس سنوات، ثم تم توقيع اتفاقات مشاركة جديدة مع هاتين الدولتين اضافة إلى الجزائر عام 1976م. وقد انطوت هذه الاتفاقات على تفضيلات لمعظم

الصادرات الصناعية ونصف المصنعة لتلك الدول، أما السلع الأخرى فقد تعاملت وفقا للمعاملة التي منحتها إياها فرنسا قبل الاتفاقية **(المعاملة بالمثل)**، وقد اعتبرت تلك الاتفاقات ذات بعد اقتصادي وتجارى ولم تتضمن تقديم أي معونات أو مساعدات مالية.(خالد حلمي، 1991، صـ 251، 252) أما ليبيا وموريتانيا فقد كانت مجموعة الحوار (5+5) هي التي حكمت علاقة الشراكة بينهما.

وقد شهد عام 2016م دعوات عديدة لمراجعة تلك الاتفاقات لعدم توازنها مع الجانب الأوروبي مما أسفر عنه التوقيع على **ما سمى "بملاءمة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"** عام 2018م لتحقيق التوازن المطلوب في العلاقة والشراكة بين الجانبين.

3- **اتفاقات التعاون مع دول المشرق العربي:** اتجهت أنظار الجماعة الأوروبية إلى بلدان المشرق العربي (مصر – سوريا – الأردن – لبنان – فلسطين) وأرادت إرساء أطر للتعاون معهم، وبالفعل عقدت الجماعة اتفاقات للتعاون مع تلك الدول على نحو منفرد كل دولة على حده حيث بدأت المفاوضات عام 1972م لعقد اتفاقات تعاون ثنائية في البداية مع كل من (مصر – لبنان – الأردن) عام 1974م ثم عقد اتفاق مماثل مع سوريا، وكما حدث مع دول المغرب العربي حدث مع تلك الدول حيث أرادت الجماعة الأوروبية التعامل مع تلك الدول على أنها منطقة جغرافية واحدة وهى منطقة المشرق العربي.(حازم عتلم، 2006،صـ 25،43)، وقد نصت هذه الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية للدول العربية ذات العلاقة إلى السوق الأوروبي، كما تضمنت منح امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية دون أن تلزم السوق شركاءها التجاريين العرب بمبدأ المعاملة بالمثل. ولكن واجهت تلك الاتفاقات العديد من العقبات خاصة بعد انضمام كل من اليونان، إسبانيا، البرتغال إلى السوق الأوروبية حيث ظهرت عقبات في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية أدت إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية في صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية. (سمير صارم، 2000, صـ182).

4- **اتفاق التعاون مع دول الخليج العربي:** (احمد النجار، 1990م، ص150،151) بدأ هذا التعاون عقب تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981م(فاروق مخلوف، 2000، صـ111) حيث عقد هذا المجلس **اتفاق مبادئ** لوضع إطار للتعاون مع المجموعة الأوروبية عام 1988م وذلك تمهيدا لعقد اتفاقات مفصلة فيما بينهم بغرض تأمين المجموعة لإمدادات

النفط من دول الخليج، بجانب توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الطاقة، الصناعة، والخدمات الزراعية، والثروة السمكية، والاستثمار والعلوم التقنية والبيئية، وقد نصت هذه الاتفاقية على التطبيق المتبادل **لمبدأ الدول الأولى بالرعاية**. وقد دعا مجلس التعاون الخليجي إلى تغيير طريقة التفاوض مع الجانب الأوروبي والتركيز على المجالات ذات الأولوية وتخصيص جولة تفاوضية لكل مجال على حده.

وكان قطاع الطاقة في مقدمة تلك المجالات لما له من أهمية كبرى لدى دول الخليج حيث يمثل نسبة90% من صادرات تلك الدول للاتحاد الأوروبي، وتضمنت المرحلة الثانية من المفاوضات بين الجانبين على إزالة القيود المفروضة على حركة التجارة ونفاذ صادرات النفط ومنتجاته، والبتروكيماويات الخليجية إلى السوق الأوروبي (سمير صارم، 2000, صـ 191)، وعدم خضوع منتجات ومشتقات النفط والبتروكيماويات لأى ضرائب جمركية أو إجراءات أخرى ذات الأثر المماثل، تمهيداً لإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين.(عماد جاد وآخرون، 2001 ، ص86).

ولكن وجدت العديد من الصعوبات* التي حالت دون إتمام اتفاقات التعاون بين الجانبين وتأسيس منطقة تجارة حرة فيما بينهما.

وفي الواقع فإن تعامل الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج العربي منذ بداية التعاون بينهم اتسم بالحذر والحيطة نظرا لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية لوجود هذا التعاون بين الجانبين حيث تمثل منطقة الخليج منطقة استراتيجية للولايات المتحدة لكونها منبع النفط العربي.

وكان الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحوار مع الجانب الخليجي لا يريد الصدام مع الجانب الأمريكي حول ترتيب المصالح في هذه المنطقة، وبسبب هذه المعوقات وغيرها توقفت المباحثات بين الجانبين على الرغم من محاولات عقد الاجتماعات المتكررة لإكمال هذا التعاون وتأسيس منطقة التجارة الحرة.

* **من الصعوبات التي حالت دون إتمام اتفاقات التعاون بين الجانبين** ؛ قرار الجماعة الأوروبية باستبعاد المنتجات البتروكيماويات من تبادل الإعفاءات فيما بينهما، وقد وجدت دول الخليج أن الجانب الأوروبي يتلاعب من وراء هذه السياسة لكى يؤمن لنفسه أكبر قدر ممكن من الإمدادات النفطية دون تحرير للمنتجات الأساسية لدى منطقة الخليج بحجة أنها منتجات حساسة بالنسبة للمجموعة الأوروبية، بجانب فرض ضرائب متزايدة على المنتجات البترولية ومشتقاتها وصلت إلى ثلثي سعر المستهلك النهائي مما أدى إلى تفاقم التمييز الضريبي الملحق بالمنتجات البترولية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.**(عماد جاد وآخرون، 2001، ص86)**

ويمكن القول إن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية (اتفاقات التعاون) في تلك المرحلة تميزت بالعديد من المميزات من أهمها:

(1) إنها كانت سياسة شاملة (نادية مصطفي، 1986، صـ213،218) حيث لم تقتصر فقط على دول شمال أفريقيا بل اتسعت لتشمل دولا في المشرق العربي، كما أنها لم تركز فقط على الجانب الاقتصادي بل اتسعت لتشمل الجانب السياسي والأمني حيث اعتبرت فترة السبعينات هي بداية للتعاون السياسي الأوروبي في المنطقة.

(2) أنها كانت سياسة يصعب معها وضع قواعد موحدة تحكم اتفاقات المشاركة الجديدة وذلك لاتساع أطراف الاتفاقية لتشمل دولا في مواقع جغرافية مختلفة بجانب اختلاف هياكلها الاقتصادية.

لذلك كان من الأسهل على الجماعة الأوروبية أن تقسم تلك الدول إلى مناطق جغرافية متفرقة وهو ما حدث عندما وضعت أسساً للتعاون مع منطقة المغرب العربي تختلف عن أسس التعاون مع منطقة المشرق العربي. (أسامة المجدوب، 2000، ص20)

ويعتبر الباحث: أن سياسة التجزئة التي اتبعتها الجماعة الأوروبية في علاقتها الإقليمية مع دول جنوب المتوسط كانت بداية لظهور التكتلات الإقليمية العربية مثل؛ اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي فهي كانت بمثابة بعث لروح الفرقة في التعامل بين أقطار الوطن العربي الواحد.

(3) اتبعت السياسة المتوسطية الشاملة الجانب الحمائي على المنتجات الهامة والتي اعتبرتها منتجات حساسة مثل؛ المنتجات الزراعية، المنسوجات، الصلب، السيارات والبتروكيماويات بالنسبة لدول الخليج وهو ما يتناقض مع التفضيلات التي منحتها لهم تلك السياسة، حيث نصت الاتفاقات المعقودة على إعفاء شامل للمنتجات الصناعية*. (بشارة خضر، 1993م، ص188)، (محمود منشاوي، 2009، ص195، 196)، (خالد حلمي، 1991، صـ245، 246).

* لم تستفد الدول العربية في ذلك الوقت من الإعفاء الشامل على منتجاتها الصناعية؛ نظرا لضعف هيكلها الصناعي باستثناء المشتقات النفطية. والمكررة وبعض المنسوجات، وبالتالي كان لذلك أثر سلبي على البلدان العربية خاصة في ظل حالة الاكتفاء الذاتي التي تتبعها دول السوق الأوروبي من المنتجات الزراعية. **(خالد حلمي، 1991، ص215،216)**

(4) هدفت تلك الاتفاقات إلى تنمية التعاون الاقتصادي والفني والمالي وهو ما كان تعبيرا عن السياسة المتوسطية الشاملة* للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية.

فالمبادئ التي كان معمولا بها في اتفاقات التعاون المشار اليها؛ **مبدأ الدولة الأكثر رعاية أو ما يسمى بالمعاملة التفضيلية فهي اتفاقات تجارية تفضيلية، وأيضا مبدأ المعاملة الوطنية للمنتجات الأجنبية** (سمير صارم، 2000, صـ173)، (محمد الإمام، 1997، صـ20) والمنصوص عليها في اتفاق الجات حيث يسمح هذا النظام بدخول بضائع الدول العربية إلى دول السوق بشكل حر تقريبا مع إبقاء دول السوق على فرض رسوم جمركية على صادرتها؛ وذلك مساهمة منها في دعم اقتصاداتها إذا ما كانت حاجات التنمية لديها تتطلب ذلك على أن تسحب هذه القيود على دول الجماعة بدون تمييز بجانب تقديمها للقروض والمساعدات المالية.

ونصت تلك الاتفاقات* على زيادة المساهمة المالية للبلدان العربية السبع "المغرب، تونس، الجزائر، الأردن، مصر، لبنان، سوريا ". (سليمان المنذري،2004, صـ 245، 248)،(محمد الإمام، 1997، صـ 29،28)،(خالد حلمي، 1991، صـ 244، 245) .

وقد عدلت تلك الاتفاقات إما لرغبة الدول العربية الأطراف بإعطائهم المزيد من المزايا، بجانب رغبتهم في زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة إليهم، أو لحدوث تطورات في الساحة الدولية دفعت الجانب الأوروبي إلى تعديل اتفاقياته وتغير سياسته المتوسطية.

وهدفت تلك السياسة التي اتبعها الجانب الأوروبي إلى: (سمير صارم، 2000، صـ179:181) إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها المجموعة مع دول وسط وشرق أوروبا، الحاجة إلى أسواق جديدة، العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل

* اعتبر أول تطبيق عملي للسياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية عقب الاتفاق التجاري الذي عقد مع الجانب الإسرائيلي في بداية السبعينات وقد قابلت الجامعة العربية إبرام هذا الاتفاق بالرفض قبل بدء الحوار المشترك مع الجانب الأوروبي عام 1975م، إلا أن الجانب الأوروبي أوضح للجامعة العربية بأنه مجرد اتفاق ذي طابع تجارى، ويعتبر جزءًا من المنهج المتوسطي الشامل المتوازن في المنطقة. **(نادية مصطفي،1986، ص213،218)**

* أثرت اتفاقات المشاركة المعقودة بين دول المغرب والمشرق العربي والجانب الأوروبي منذ الستينات حتى أواخر السبعينات على نمو تجارة الجماعة الأوروبية حيث بلغت صادرتها إلى تلك البلدان عام 1971م إلى 26,8% من إجمالي صادرتها لجميع بلدان المتوسط بينما بلغت الواردات من هذه الدول 49,1% من إجمالي واردات الجماعة، كما زادت صادرات تونس والجزائر، أما المغرب وسوريا فكانت الزيادة مبدئية في فترة عام 1977- عام 1979 وهو ما أثر على صادرات الأقطار العربية في المجمل إلى دول السوق في فترة ما بين عام 1970م - عام 1974م.**(نادية مصطفي،1986،ص201،200)**

على إحداث نمو متواصل ورفع مستوى المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، التغلب على المشاكل السكانية في تلك الدول عن طريق الإسراع في الانطلاق الاقتصادي وتبنى سياسات سكانية مناسبة، بجانب دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي، زيادة التعاون بين دول المجموعة ودول حوض المتوسط في العديد من المجالات.

وبناء على السياسة المتوسطية الجديدة لدول الاتحاد الأوروبي أصدر مجلس الاتحاد قراره رقم (92/1764) بإدخال تعديلات على جميع الاتفاقيات المعقودة مع دول المتوسط.

وقد بدأت هذه التعديلات في نهاية الثمانينات تحديدا عام 1987م بسبب ما طرأ من تغيرات على الساحة الدولية مثل: توحيد ألمانيا، والإنذار بسقوط الاتحاد السوفيتي، وتحرر دول شرق أوروبا من سيطرته. لذا تبنى المجلس الوزاري للجماعة الأوروبية في ديسمبر عام 1990م عدده إجراءات لتحديث السياسة المتوسطية وقد سميت هذه الاتفاقات **باتفاقات التكيف** التي هدفت من ورائها إفساح المجال للمنتجات الصناعية للدخول إلى السوق الأوروبي، كما تم إبرام عدة برتوكولات إضافية طالبت بها الدول العربية إما بسبب؛ توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وانضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال وتأثير هذا التوسع على اقتصاديات الدول العربية، أو لمعاناة الدول العربية من مناورة الجانب الأوروبي في إعطائه للتفضيلات واتباعه لسياسة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، بجانب تزايد الإجراءات الحمائية ضد المنتجات المصنعة وعدم كفاية المساعدات المالية المقدمة.

لذلك وضعت برتوكولات مالية تضمنت القواعد المتعلقة بالمعونة الفنية وشروط الاقتراض وفقا لما قدمه بنك الاستثمار الأوروبي من اشتراطات حدد فيها المبالغ التي قدمتها الجماعة سواء في صورة منح أو قروض. وقد زادت المساعدات المالية لتصل إلى 7,5 مليار دولار في ذلك الوقت.

ورمت هذه التعديلات إلى تعزيز الصادرات الزراعية لدول المتوسط بإزالة الرسوم المتبقية على السلع الواردة في الملحق الثاني من معاهدة روما على مرحلتين (محمد الإمام، 1997، صـ21) الأولى بدأت عام 1992م والثانية عام 1993م وذلك ضمن الحدود الزمنية والكمية المتفق عليها في هذه الاتفاقيات.

ويمكن القول: بأن توسيع عضوية الجماعة الأوروبية وقت ذاك من ناحية والإعلان عن قيام الاتحاد الأوروبي من جانب آخر، والاتجاه إلى طرح عملة أوروبية موحدة وتأثر صادرات بعض الدول المتوسطية بسبب تلك التغيرات جعلت الكثيرين يرون في ظل غياب تجمع جماعي عربي واحد

تأثيراً سلبياً على الجانب العربي خاصة في ظل العلاقة التي تجمع بين تجمع يتبع سياسات تجارية وخارجية موحدة وبين دول تتعامل بشكل فردى؛ حيث سعى الاتحاد الأوروبي منذ الإعلان عن قيامه إلى عقد اتفاقات مع دول أوروبا الشرقية، بجانب استكمال تطبيق اتفاقيات مراكش لمنظمة التجارة العالمية وهو ما أدى إلى تراجع الموقف التنافسي للدول المتوسطية في صادراتها الأساسية(المنتجات الزراعية، المنسوجات) كما حاول أن يحد وارداته من النفط والغاز العربي عندما سارع إلى إنشاء **منطقة أوروبية للطاقة** تجمع بين تقنية وأموال وأسواق غرب أوروبا واحتياطات النفط والغاز في سوقها، بجانب توقيعه لميثاق الطاقة، وفرضه لضريبة الكربون من أجل حمايه للبيئة (خالد حلمي، 1991، صـ249) وهو ما يتطلب ضرورة إعادة تقييم تلك الاتفاقات لتسمح بإعادة التوازن بين طرفي العلاقة المتوسطية.

المبحث الثاني

مرحلة الشراكة الأورومتوسطية بين الجانبين الأوروبي والعربي

من 1990 إلى 2014

سعى الاتحاد الأوروبي منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلى تغيير سياساته التعاونية مع الدول العربية لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل التعاون بين الجانبين سميت **بمرحلة الشراكة Partnership** (هيل جميل، 1996 , صـ144.)،(خالد حلمي، 1998, صـ 189،199)، (نرمين النواوي، 2000، ص109) سواء كانت مع دول جنوب المتوسط أو مع دول غير متوسطية، ويرجع السبب من وراء تغيير الاتحاد الأوروبي لسياساته المتوسطية إلى الأحداث التي ألمت بالساحة الدولية في تلك الفترة ؛ سواء كانت في المنطقة العربية أو في القارة الأوروبية، كما رأى الاتحاد أن هناك عدداً من اتفاقات التعاون الثنائية مع دول جنوب المتوسط أوشكت على الانتهاء ولدى هذه الدول النية إلى إبرام معاهدات جديدة مع الجماعة مثل: الأردن ومصر، كما وجدت اتفاقات أبرمت دخلت حيز النفاذ في الأول من يناير عام 1997م مثل: اتفاقات تونس، إسرائيل.

كل هذه الأسباب دفعت الاتحاد الأوروبي إلى **تبنى سياسة متوسطية جديدة** اعتبرت بمثابة تحول جذري في السياسات التجارية الأوروبية وإعلان عن بدء مرحلة جديدة وعهد جديد للسياسات الأوروبية الموحدة.

وقد بدأ الإعداد لإرساء تلك السياسة المتوسطية الجديدة بإصدار اللجنة الأوروبية في ديسمبر عام 1989م للوثيقة المسماة (بإعادة توجيه السياسة المتوسطية للجماعة: مشروعات للفترة ما بين عام 1992م – وعام 1996م).

وقد ركزت تلك الوثيقة بصفة أساسية على توسيع نطاق التبادل التجاري * والتمويل وأدخلت مجالات وقطاعات جديدة للتعاون مثل: التعاون الإقليمي بين الشركاء المتوسطيين أنفسهم، تطوير قطاع الأعمال الخاص، حماية البيئة، تنمية الموارد البشرية، تنمية سياسات الإصلاح الاقتصادي في دول جنوب وشرق المتوسط.

وقد حددت الوثيقة أساسيات الشراكة* الجديدة وهما: **الأساس الاستراتيجي** لمنطقة حوض البحر المتوسط واعتبار السلام والاستقرار في تلك المنطقة أولوية عليا لأوروبا، الأساس الثاني **دعم الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير** كأداة لاحتواء التطرف ودفع مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. (عماد جاد وآخرون، 2001، ص 87)، (سليمان المنذري، 2004م، صـ243) وقد بدأ التنفيذ الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة متخذة الأشكال الآتية:

* أشار التقرير النصف سنوي لمجلس الوحدة الاقتصادية في يونيو عام 1999م أنه على الرغم من المنافع الكثيرة التي عادت على الطرفين من جراء علاقة التبادل التجاري العربي - الأوروبي إلا أن تلك العلاقة طغى عليها **طابع عدم التكافؤ واختلال التوازن** وظهر ذلك من اعتماد الدول العربية الشديد على الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية حيث استأثر الاتحاد الأوروبي خلال أعوام من 1991م - 1995م نسبة 32% في المتوسط من إجمالي صادرتها، 41% من إجمالي وارداتها لذا فهو يتمتع بالمركز التجاري الأول للدول العربية، أما الدول العربية فلم تزد حصتها من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية عام 1995م عن نسبة 3%، فالأسواق العربية أصبحت أكثر انفتاحا أمام المنتجات الأوروبية بينما تتقلص الأهمية النسبية للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي.**(خالد حلمي،1998،ص198،199)**

*يقصد بالشراكة التقاء الأطراف عند مبادئ وسياسات يتم الاتفاق عليها لإدارة وتسيير الحياة السياسية والاقتصادية لهم وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية وعلاقتهم البينية. **(هيل جميل،1996، ص144)**

أولا: إعلان برشلونة*:

عقد مؤتمر برشلونة الوزاري للشراكة الأوروبية – المتوسطية في إسبانيا خلال الفترة ما بين 27 – 28 نوفمبر عام 1995م شارك فيه (27) وزير خارجية (15 من وزراء خارجية الدول الأوروبية، 12 من وزراء خارجية الدول العربية المتوسطي) باستثناء ليبيا وذلك لأسباب سياسية. كما شارك في المؤتمر كل من تركيا، قبرص، مالطا، إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وحضرت موريتانيا بصفة مراقب، وتم توجيه الدعوة إلى مندوب جامعة الدول العربية. (عبد الفتاح الرشدان، 1998، صـ73).

وقد وقعت ثماني دول عربية على اتفاقات الشراكة بمجرد صدور إعلان برشلونة وهم: سوريا – الأردن – لبنان – مصر – تونس – الجزائر– المغرب – فلسطين، ودخلت هذه الاتفاقات حيز النفاذ في فترات زمنية مختلفة. كان أولها الاتفاق التونسي عام 1998 وآخرها الاتفاق الجزائري عام 2005م.

أما بالنسبة للاتفاق السوري فقد عانى العديد من المفاوضات مع الجانب الأوروبي حتى تم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى في بروكسيل عام 2004 وقد أعيد التوقيع مرة أخرى بالأحرف الأولى في دمشق عام 2008، ولكن لم يدخل حيز النفاذ نتيجة ضغط الولايات المتحدة على الجانب الأوروبي وهو ما اعتبر أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لايزال يتحكم فيها الجانب الأمريكي. **(محمد سماق، 2012، اتفاقات الشراكة العربية – الأوروبية،http://www.thawara.alwehda.gov.sy)**

---

* **شمل إعلان برشلونة ايضاً على الجوانب الآتية:**

- **الإعلان السياسي والأمني:** تضمن هذا الإعلان -لأول مرة- الحوار السياسي والأمني في إطار مشروع الشراكة المزمع إقامته بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية تحت عنوان الشراكة السياسية والأمنية، وقد اعتبره الإعلان من الأساسيات والأولويات في مجال الشراكة بين الطرفين لجعل منطقة المتوسط منطقة سلام واستقرار كما وضع أسساً شكلت التزامات على المستوى القطري والإقليمي للدول الشريكة مثل؛ ضرورة قيام دولة القانون وإرساء دعائم الديمقراطية، وتدعيم الحريات الأساسية بدون تمييز مع الالتزام بعدم التدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول، ومكافحة الإرهاب، والحد من التسليح وحق تقرير المصير للشعوب، ومحاربة الهجرة غير المشروعة...إلخ.
- **الإعلان الاقتصادي والمالي:** هدف هذا الإعلان إلى إقامة منطقة رفاهية اقتصادية مشتركة من خلال إرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمتوازنة ومكافحة الفقر وتوسيع التبادل الحر بين الأطراف وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش القطاع الخاص وتأهيل القطاع الصناعي، وتعتبر تلك الأهداف طويلة الأجل في تحقيقها.
- **الإعلان الاجتماعي والثقافي والإنساني:** هدف هذا الإعلان إلى: تقليص في فوارق التنمية تشجيع الاتحاد الأوروبي على زيادة مساعداته المالية إلى دول جنوب المتوسط، تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي، خلق مناخ جيد للعلاقات الاقتصادية خاصة في مجال التنمية التجارية والاستثمار. **(شريط عابد،2007، ص48)**

وقد اعتبر مؤتمر برشلونة وما صدر عنه من إعلان وتوصيات هو بداية لعهد جديد للشراكة الأوروبية المتوسطية في مختلف مجالات التعاون حيث اعتبر خطوة متقدمة نحو الخروج من إطار الاتفاقات الثنائية إلى الحوار الجماعي للمسائل ذات الأهمية المشتركة للجانبين. (Macallister,1997,p.88)، (تقرير الأمين العام الأسبق السيد عمرو موسى إلى قمة الخرطوم، 2006، صـ361).

حيث سعى الإعلان إلى خلق تدريجي لمنطقة تجارة حرة عام 2010م. (رافع بن عاشور، 1997، صـ181) ومن أجل ذلك كان لابد من إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على السلع الصناعية تدريجيا وفق الجداول التي يتفق عليها الشركاء وأن يتم تحرير السلع الزراعية على أساس تبادلي تفضيلي، وكذلك تحرير الخدمات بما في ذلك حق إقامة المنشآت. (Hanane Abouelkheir, march 2011, p,38)، (الشاذلي العياري، 1996, صـ20).

هذا على الجانب الاقتصادي، أما على الجانب المالي فقد اعترف المشاركون في إعلان برشلونة أن إقامة منطقة للتبادل الحر ونجاح الشراكة الأوروبية – المتوسطية يتطلبان زيادة ضخمة في المعونة المالية. (سامح غالي،1997، ص165) ولذلك التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية قدرها 6 مليارات دولار حتى عام 1998م، بجانب القروض التي قدمت من بنك الاستثمار الأوروبي من أجل دعم التنمية الذاتية المتواصلة وتعبئة القدرات الاقتصادية المحلية. (محمد الإمام، 1998، ص47).

وقد تقرر وضع برنامج تنفيذي لإعلان برشلونة (محمد الإمام، 1998، صـ44:49)، كما وضع برنامج عرف **باسم Meda** * **(هيئة التنمية المتوسطية الأوروبية)*** من أجل إقامة نوع أفضل من التعاون مع الدول المتوسطية، وتحقيق عدد من الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة* (سمير صارم،2000، صـ210) خاصة إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين التي كان من المفترض إنشائها عام 2010م، وإزالة العوائق الفنية غير الضرورية أمام تجارة المنتجات الزراعية مع التأكيد على ان إنشاء هذه المنطقة لن تكون عائقا أمام رغبة العرب في قيام تكتلهم الاقتصادي والمتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة.

ويرى الباحث: أن إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط قد تميز بالآتي: (نرمين النواوي، 2000، ص111)

1- أن مفهوم الشراكة التي جاء بها الإعلان **Partnership** دل على أن التعاون بين الجانبين لن يكون في مجال محدد من مجالات التعاون بل سيتسع ليشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وأن مفهوم الشراكة يدل على أن أطراف العلاقة أطراف متوازنة ومتساوية فلن تصبح العلاقة وفقا للشراكة مقتصرة على مجرد تقديم المعونات

---

* نتج عن برنامج **Meda**؛ **إنشاء المرفق الأورومتوسطى للاستثمار والشراكة** عام 2002 والذي أصبح مؤسسة الإقراض في المتوسط **واستثمر** حوالي 6 بليون يورو منذ أكتوبر عام 2002، كما تم **وضع ميثاق الأوروبي المتوسطي للشركات** في منطقة المتوسط لكي تعمل في إطار موحد ومتناسق لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة. **وتم اعداد مشروع لميثاق الطاقة الأوروبي** الذي حدد أهداف تحقيق تعاون لأوروبا في مجال الطاقة طويل الأجل التجارة في مواد الطاقة وتنسيق سياسات الطاقة. **(محمد الإمام، 1998، ص47،49)**

* **تعتبر هيئة التنمية المتوسطية الأوروبية** Meda من أهم الأدوات المالية لتحقيق الشراكة الأورومتوسطى وأنشطتها حيث خطط لمنح المعونة المالية من خلال هذه الهيئة لكل من (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، اسرائيل وتركيا). **(Hanane Abouelkheir, 2011 ,p40)**

* **بدأ إعلان برشلونة بتطبيق السياسات المتوسطية الجديدة من الناحية العملية** على عدد من الدول العربية بدأها بدول المغرب العربي بعقد اتفاقات للشراكة **الثنائية** مع تونس بالتوقيع على الاتفاقية في 17يوليو عام 1995م في بروكسل ودخلت حيز النفاذ في يناير عام 1996م، وقد حل هذا الاتفاق محل اتفاق التعاون الأول الذي أبرم عام 1975م. وقد وقع اتفاق مشابه لاتفاق تونس مع كل من المغرب في فبراير عام1996م، ودخل حيز النفاذ في مارس عام 2000م ومع الجزائر في إبريل عام 2002م ودخل حيز النفاذ هام 2005. أما بالنسبة لدول المشرق العربي فقد عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقات شراكة مع كل من: سوريا والتي بدأت بالمفاوضات في أكتوبر عام 1997م، وقبل نهاية عام 1999م عقدت الجولة الرابعة لاتفاقية الشراكة معها وانتهت إلى تبنى مشروع متكامل لتأهيل المؤسسات والقطاعات في سوريا من خلال برنامج **Meda 2** بتكلفة 22,5 مليون يورو. كما سعت مصر إلى إبرام اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي عندما أعلن الرئيس المصري الأسبق محمد حسنى مبارك عام 1991م مبادرة لإقامة منتدى دول البحر المتوسط في نوفمبر، وخرجت المبادرة إلى حيز النفاذ عام 1994م وقد بدأت المفاوضات من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع مصر منذ عام 2004م. **(سمير صارم، 2000، ص247،248)**

والمساعدات من جانب ويقوم الطرف الآخر بتلقي تلك المعونات دون تقديم المقابل. (ابتسام سعد، 2005، ص12).

2- اتسم إعلان برشلونة بأنه ذو طبيعة أمنية واستراتيجية محضة وأن تنفيذه جاء بأدوات اقتصادية بهدف إقامة منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط وهو ما جعل الإعلان معبرا عن تغيير جذري في سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. (رافع بن عاشور،1997، ص181).

3- ربط الإعلان بين الشراكة وبين الحصول على المعونات المالية وهو ما اعتبر أن تقديم تلك المساعدات أصبحت من أساسيات الشراكة الجديدة ومرتبطة بقيام الجانب العربي بإصلاحات سياسية واقتصادية وهو ما يجعلها تمس سيادة الدول المشاركة فيه.

4- أن الإعلان جاء ليضع معايير وقواعد خاصة بسياسة الشراكة المتوسطية تنطبق على جميع الدول المشاركة فهي تعبير عما ستكون عليه سياسات الاتحاد الأوروبي مستقبلا ليس فقط في منطقة المتوسط.(Survey,2005,p.13)

وقد سعى الجانب الأوروبي إلى تحويل اتفاقات الشراكة المتوسطية من اتفاقات ثنائية إلى شراكة جماعية من خلال إنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بين الجانبين عام 2010م، لكن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن.

ويرى الباحث: أن الشراكة قامت على أساس إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على ضفاف المتوسط خاصة في ضوء المتطلبات الأمنية والسياسية لأوروبا عقب التطورات التي اجتاحت المنطقة العربية مؤخرا فيما عرف "بالربيع العربي" وليس على أساس الطبيعة المميزة للعلاقات بين الطرفين.

وقد أدت اتفاقات الشراكة إلى قيام أربع دول عربية وهى: مصر*، تونس، المغرب، الأردن في 25 فبراير عام 2004 بتوقيع **اتفاقية أغادير وهى الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر** التي هدفت إلى قيام منطقة للتبادل الحر تضم تلك الدول (Noland and pack,2007, P, 214) لتيسير الطريق امام اقامة سوق عربية مشتركة مستقبلاً.

وقد قامت هذه الاتفاقية بناء على **إعلان أغادير** الذي أطلق في المغرب في 8 مايو 2001. وهدف هذا الاتفاق إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من ناحية وبين تلك الدول والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتحديدا التكامل الصناعي من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية والعالمية (اتفاقية اغادير،2012، الرابط الرسمي http:// www.agadiragreement.org/home)

وانضمت إلى الاتفاقية كل من فلسطين ولبنان عام 2016. وقد قام الاتحاد الأوروبي بتشجيع قيام هذا التكتل الإقليمي؛ لأنه يصب في مصلحة منطقة المتوسط ويحقق هدف قيام منطقة تجارة حرة أورومتوسطية مستقبلاً. (شهيرة الرافعى،2005، ص8)

ويمكن القول: إن الاتحاد الأوروبي قد اتبع سياسة منهجية محددة وضعها في علاقات الشراكة مع تلك الدول ظهرت معها نظرة هذا الكيان الموحد لما سوف تكون عليه علاقاته مع تلك الدول مستقبلاً، كما أنها حملت في نفس الوقت انتقادات سبقت الإشارة إليها وجهت لاتفاقات الشراكة المعقودة بين الجانبين.

* اعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر، وقد زاد حجم التبادل التجاري بين الطرفين عقب توقيع اتفاقية الشراكة بينهما عام 2004م حيث سجلت حجم تجارة مصر بما فيها البترول في تلك الفترة للاتحاد الأوروبي حوالي 4 مليار و700 مليون دولار مقابل 4مليار و100 مليون دولار عام 2003م، وشكلت تجارة مصر السلعية مع الاتحاد عام 2004م حوالي 29,2% من إجمالي تجارة مصر السلعية مع العالم، كما ارتفعت أيضا الواردات المصرية من الاتحاد في نفس العام. وتتمثل صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط الخام كأهم السلع الأساسية المصدرة يليه القطن الخام، المنسوجات، الملابس الجاهزة، غزل القطن، المعادن، المصنوعات المعدنية الأخرى، ثم الخضروات الطازجة، السلع الغذائية الأخرى مثل: البطاطس، البرتقال والسمك، أما الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي فتتمثل في الآلات والأجهزة وقطع غيارها، الأجهزة الكهربائية وقطع غيارها، الحديد، منتجات البلاستيك، الكيماويات العضوية وغير العضوية، السيارات بأنواعها، الألبان ومنتجاتها، القمح والسكر.
وقد وقع اتفاق شراكة بين الجانبين لإقامة منطقة تجارة حرة عام 2011 في مدة أقصاها 12عاما بتحرير التجارة في السلع الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقا لجداول وفترات زمنية متتالية، بجانب توسيع قائمة السلع الزراعية المصدرة للاتحاد الأوروبي. وقد بدأت مصر بتخفيض التعريفة الجمركية على السيارات الأوروبية إلى الصفر منذ الأول من يناير عام 2019. **(شهيرة الرافعي،2005، ص8)، (تيسير متولي،2005، ص10)**

ثانيا: سياسة الجوار الأوروبي (حزام الأصدقاء): The European Neighborhood Policy (ENP)

نتيجة لعدم قيام إعلان برشلونة بتحقيق الأهداف المرجوة منه على مستوى الشراكة المطروحة فقد بدأ الاتحاد الأوروبي في انتهاج سياسات متوسطية جديدة في منطقة حوض المتوسط (سمير الصبح، 2005م صـ15) منذ توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي عام 2004م بضم عشر دول من شرق ووسط أوروبا، حيث رأى الاتحاد ضرورة وضع إطار جديد لسياسة الشراكة في حوض المتوسط بناء على إعلان برشلونة وليس بديلا عنه فهي إضافة له. وقد بدأت هذه السياسة تخطو أولى خطواتها عندما أرسلت المفوضية الأوروبية برسالة إلى المجلس والبرلمان الأوروبي في مارس عام 2004م تحت عنوان "توسيع الجوار الأوروبي" عرضت فيه لإطار جديد للعلاقات مع دول الجوار في شرق وجنوب المتوسط وأن عملية توسيع عضوية الاتحاد سوف تعطى حافزا جديدا للجهود المبذولة للتقرب من سكان البلدان (مجدي عبيد، 2004م، صـ5).

وقد أرست الورقة أسس سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه دول البحر المتوسط التي تقوم على التجارة الإقليمية والاندماج، كما اقترحت الورقة بأن يعمل الاتحاد على تعميم فوائد توسيع العضوية وتوحيد سياسة الجوار القائمة تجاه تلك الأقاليم بحيث تتمحور في هدفين:

الهدف الأول: العمل مع الشركاء لخفض معدل الفقر، الهدف الثاني: إيجاد منطقة الازدهار المشترك والقيم المشتركة التي تقوم على أساس اندماج اقتصادي قوى وعلاقات سياسية وثقافية وطيدة وتعاون وثيق عبر الحدود، وأن الاتجاه الأوروبي يقدم علاقات تفضيليه مع جيرانه مقابل التقدم الذي تحرزه الدول الشركاء في الإصلاح السياسي والاقتصادي...إلخ.

وارتبطت هذه السياسة عند تقديمها للمساعدات المالية لدول الجوار بضرورة تحقيق أهداف استراتيجية وهي: دعم التحول الديمقراطي، تعزيز حقوق الإنسان والتحول نحو اقتصاد السوق وتعزيز التنمية الدائمة مع ارساء السياسات التي تحقق مصالح مشتركة وهي مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحل النزاعات حلا سلميا، وسيادة القانون الدولي.

ومعنى ذلك أن سياسة الجوار قد ركزت على مبدأ الاصلاح السياسي والديمقراطي داخل الدول الشريكة وربطها بالمساعدات المالية الممنوحة لتلك الدول. (السياسة الأوروبية للجوار، الصفحة الرئيسية، 2019، الرابط الرسمي https://www.euneighbours.eu.policy)

وقد طرح الإطار الجديد أربعة مجالات أساسية للتعاون: التعاون الأمني والسياسي وتحسين وضع حقوق الإنسان والديمقراطية، التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية، تحسين نفاذ المنتجات المتوسطية إلى السوق الأوروبي، والتعاون في مشروعات الربط الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الجوار طبقت على الدول التي لها اتفاقات شراكة بالفعل قائمة مع الاتحاد الأوروبي وهي: تونس، المغرب، إسرائيل، فلسطين، الأردن، ثم مصر وسوريا (مجدي عبيد، 2004م، صـ7،8)، أما ليبيا فقد بدأت المفاوضات معها في أغسطس عام 2010.

ولكن هذه السياسة لا تمانع من تطبيقها على دول لم تدخل معها بعد في اتفاقات شراكة مثل: دول الخليج العربي حيث تتسع سياسة الجوار لتشمل ليس فقط الدول المتوسطية الواقعة في جنوب المتوسط وإنما على دول ترتبط مع الجانب الأوروبي بعلاقات ومصالح وأهداف استراتيجية وأمنية. (خالد حلمي، 1998، صـ 185،186)

ويتم تمويل سياسة الجوار بشكل أساسي من خلال الألية الأوروبية للجوار (ENI)* والتي تعهدت بتقديم 15.4 مليار يورو للفترة من 2014 إلى 2020. (الألية الأوروبية للجوار، الصفحة الرئيسية، 2019، الرابط الرسمي https://www.euneighbours.eu.policy)

ثالثا: الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) The Union For Mediterranean

طرح الرئيس الفرنسي الأسبق "ساركوزي" في قمة باريس التي عقدت في 13 يوليو عام 2008 وبحضور قادة نحو 43 بلداً بينهم خمس رؤساء لدول عربية وهم: مصر وسوريا والجزائر وتونس ولبنان، مبادرة "الاتحاد من أجل المتوسط" كبديل ضمني لعملية برشلونة، وكمحاولة لمعالجة قصور هذه العملية في تحقيق اهدافها والتي لم تتحقق منها سوى القليل.

وقد تم إعادة انطلاق لاتفاقات الشراكة بين الجانب الأوروبي والجانب المتوسطي في إطار هذا الاتحاد الذي اعتبره كثيرون بمثابة فرصة لجعل العلاقات بين الجانبين أكثر واقعية وأكثر وضوحا مع البدء في مشروعات جديدة سواء إقليمية أو شبة إقليمية تكون ذات أهمية حقيقية بالنسبة لسكان

* خصصت الآلية الأوروبية للجوار لمصر في عامي 2015،2016 مبلغ 250 مليون يورو من تمويل الاتحاد الأوروبي، كما بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من الاتحاد والدول الأعضاء فيه والمؤسسات المالية الأوروبية 11 مليار يورو مما جعل الاتحاد الجهة المانحة الأولى للمساعدات لمصر.(**مجدى عبيد،2004, ص7،8)**

المنطقة، وتتسع تلك الاتفاقات لتشمل مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والثقافية والصحة والهجرة وما غير ذلك.

ويهدف الاتحاد إلى: زيادة التكامل بين الشمال والجنوب في منطقة المتوسط وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وتحقيق مشاريع مشتركة في جميع انحاء البحر المتوسط في مجالات: توظيف الشباب والنمو الشامل، التنمية المستدامة، دعم المرأة. والسعي للعمل مع المنظمات الإقليمية المعنية مثل: جامعة الدول العربية والاشتراك في الحوارات مع المجموعات الإقليمية المختلفة. (الاتحاد من اجل المتوسط، History of Unf، 2019، الرابط الرسمي (https://ufmsecretariat.org

وقد أصبح هذا الاتحاد بديلا عن عملية برشلونة ويضم 43 دولة من أوروبا وحوض البحر المتوسط وإفريقيا ودول الشرق الأوسط، وتشترك ليبيا فيه بصفة مراقب، وتكون رئاسة اجتماعاته مشتركة بحيث يرأسها من جانب دولة واحدة من جنوب المتوسط وعلى الجانب الآخر دولة أوروبية تعبر عن الاتحاد الأوروبي ولمدة عامين.

وكانت أول رئاسة لهذا الاتحاد بالنسبة للجانب الأوروبي عام 2008 من جانب فرنسا أما الجانب المتوسطي فكانت من مصر، وحاليا بناء على قرار مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عام 2012 أصبح الاتحاد يشغل رئاسة دول شمال المتوسط، والأردن رئاسة دول جنوب المتوسط.

وأصبح للاتحاد منذ شهر سبتمبر 2010 أمانة فنية مقرها برشلونة وأمين عام وستة نواب للأمين العام. (الاتحاد من اجل المتوسط، who we are 2019، https://ufmsecretariat.org)

المبحث الثالث

مدى تأثير اتفاقات الشراكة بين الجانبين الأوروبي والعربي في العمل الاقتصادي العربي المشترك

حاولت جامعة الدول العربية منذ بدء سعى الجماعة الأوروبية إلى إرساء أطر التعاون الاقتصادي المشترك مع المنطقة العربية في إطار سياساتها التجارية مع دول غير أوروبية في الستينات من القرن العشرين(عبد العال الصكبان، 1975، ص101)، (سمير صارم، 2000م، ص206) إلى جعل هذا التعاون بل واي حوار مع أي دولة عربية من خلالها باعتبار انها المنظمة

التي تمثل الدول العربية في المنطقة العربية، وذلك ضمانا لحصول الدول العربية في اتفاقاتهم وتعاونهم مع الجماعة الأوروبية على أفضل الامتيازات والمزايا مع عدم المساس بالالتزامات المفروضة عليهم في الجامعة العربية فنشأ ما سمى بالحوار العربي – الأوروبي (سمير صارم, 2000م، صـ130،131)، (MacDonald1965,p.10) وعلى الرغم من المحاولات العديدة بين الجانبين لإنجاح هذا الحوار، ولإرساء ذلك التعاون المشترك الا انه لم يقدر له أن يؤتى ثماره وذلك لأسباب أدت إلى عرقلة هذا الحوار مما ساعد على نهايته، ومن أهم تلك الأسباب: (الدقاق، 2003، ص 42،43)، (احمد الدجاني، 1993، ص284)، (نرمين النواوي، 2000، ص112،114).

1- اختلاف غايات أطراف الحوار حيث كانت المجموعة الأوروبية تهدف إلى تركيز الحوار على الجانب الاقتصادي وذلك بإنشاء منطقة تعاون عربي – أوروبي ودعم التعاون الإقليمي العربي بجانب حصولها على تمويل منتظم من النفط وبأسعار معقولة، بينما أراد الجانب العربي التركيز أولا على حل قضية الصراع العربي – الإسرائيلي وتحديدا القضية الفلسطينية ومطالبة الجانب الأوروبي باتخاذ خطوات عملية فعالة، وهو ما صعب على الجماعة الأوروبية اتخاذ تلك الخطوات في تلك الفترة نظرا لوجود أعضاء بها مؤيدة للجانب الصهيوني في المنطقة العربية مثل: بريطانيا وهولندا. بجانب استبعاد الجانب الأوروبي لدولتي العراق وليبيا من الحوار وهو ما رفضته الجامعة العربية وقت ذاك. (صلاح الدين السيسي، 2003، ص145).

2- حدوث تغيرات على الساحة الدولية (محمد أبو عامود، 2004، صـ120) خاصة منذ بداية الثمانينات وحتى أوائل التسعينات من القرن العشرين مثل ؛ انتقال مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، تشكيل مجلس التعاون الخليجي، انهيار الاتحاد السوفيتي، قيام حربى الخليج الأولى والثانية، الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وأزمة النفط الأولى والثانية، وأزمة الديون العالمية، وهو ما أثر كل ذلك على الحوار المشترك حيث تنامت حدة الخلافات السياسية العربية والتي أدت إلى حدوث انقسامات في صفوف الدول العربية وبدأت تظهر التجمعات الإقليمية خارج نطاق الجامعة العربية مما جعل الموقف العربي أمام الموقف الأوروبي هشاً.(تيسير متولى، 2005م, صـ9).

3- معارضة الولايات المتحدة المستمرة لحدوث تقارب عربي – أوروبي خاصة لو تم في إطار جماعي حيث رأى الجانب الأمريكي أن حدوث مثل هذا التقارب من شأنه أن يهدد مصالحه في المنطقة العربية ويهمش دوره القيادي فيها وهو ما رفضته بشدة وقد أسمته الولايات المتحدة "بالمؤامرة الأوروبية "ضد المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة في ظل سعى دول أوروبا الغربية لتوحيد القارة الأوروبية.(عبد الفتاح الرشدان، 1998،صـ 43،44) كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى إنهاء الحوار مما ترتب عليه لجوء الجانب الأوروبي الى عقد اتفاقات الشراكة مع الدول العربية بشكل منفرد مما كان له تأثير على العمل الاقتصادي المشترك في إطار الجامعة العربية حيث عدت نماذج اتفاقات الشراكة المعقودة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية المتوسطية سواء في منطقة شمال أفريقيا أو في منطقة المشرق أو الخليج العربي الإطار لما سوف يكون عليه التعاون الأوروبي – العربي في مجمله في المستقبل أيا كان الطرف العربي الداخل في الشراكة مع الفارق في تفاصيل هذه الشراكة حسب نظم الدولة المشاركة اقتصاديا وسياسيا. فالشراكة ليست فقط سياسة أوروبية تجاه منطقة المتوسط؛ وإنما هي من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في مواجهة الدول خارج القارة الأوروبية وخاصة دول المنطقة العربية التي تحتوي على مخزون النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي وهي من السلع الأكثر أهمية؛ بل هي سلع حساسة واستراتيجية للجانب الأوروبي. (سمير صارم،2000، ص130).

لذلك فإن اتفاقات الشراكة التي عقدت مع عدد من الدول العربية تستطيع أن تبين ليست فقط الآثار الناتجة عن تلك الاتفاقيات على العمل العربي المشترك بل أثر التعاون العربي – الأوروبي في مجمله على العمل العربي الموحد بشكل عام. (عبد الفتاح الرشدان، 1998, صـ74،77)، (شريط عابد، 2003، صـ49)

ويمكن بلورة تلك الآثار على النحو الآتي:

(1) سعى الاتحاد الأوروبي إلى تجزئة العالم العربي إلى مناطق جغرافية متباعدة المصالح ومتعددة الانتماءات سواء من خلال عقد اتفاقات للشراكة وفقا لكل منطقة جغرافية على حدة مثل: منطقة دول المغرب العربي، والمشرق العربي، ومنطقة دول الخليج، منطقة لومى (موريتانيا، السودان، الصومال، جيبوتي، جزر القمر)، أو عن طريق اتباع سياسة استبعاد

بعض الدول من الشراكة لوجود مشاكل سياسة معها مثل: ليبيا والعراق مما أثر ذلك على الانتماء العربي في مجمله، أو عن طريق تشجيع التعامل مع التكتلات الفرعية مثل التعامل مع مجلس التعاون الخليجي وتجنب العمل مع المؤسسة الجماعية الممثلة لتلك الدول وهى جامعة الدول العربية. (الدقاق،2003، ص43).

(2) نتيجة لعدم إمكانية تحقيق التوازن بين طرفي علاقة الشراكة حتى ولو قام الاتحاد بمحاولة تحقيق هذا التوازن بتقديم المساعدات المالية لجعل الهياكل الاقتصادية للبلدان العربية المشاركة تقوم بالإنتاج أو لسد عجز الموازين العامة لتلك الدول فإن ذلك صعب التحقيق؛ نظرا لأن أطراف العلاقة هي دول فرادى من جانب وتكتل اقتصادي موحد وضخم من جانب آخر، بجانب أن السياسات الحمائية التي يظل الجانب الأوروبي يطبقها سواء في تمسكه بالمعايير والمواصفات الجامدة أو عدم تحريره للسلع الزراعية في حين أن الجانب العربي يقوم بدور المتلقي فقط لما يمليه عليه الجانب الأوروبي فإن ذلك بلا شك يؤثر سلبا على الهياكل الصناعية العربية ويجعل هناك منافسة غير متكافئة، مما يترتب عليه عجز في موازين المدفوعات لتلك الدول وما يتبعه من تأثير على المستوى الاجتماعي، ويكون له أثر بالغ الأهمية على قيام وحدة اقتصادية عربية. (Lister, 1997,p.p88,89)

ويري الباحث: إن ربط المساعدات المالية والقروض من أجل التنمية بعمليات الإصلاح الاقتصادي داخل الدول العربية وارتباطها بالجانب السياسي في ظل سعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز ما يسمى "بالحكم الرشيد" وتعميق الديمقراطية لجعل المجتمعات العربية مؤهلة للشراكة تعد نوعاً من التدخل في الشأن الداخلي لتلك الدول، وتلقى عليهم التزامات يمكن أن تؤثر على العمل العربي المشترك، وهو ما ظهر في تدخل الاتحاد الأوروبي في عملية إعادة استقرار العراق، ودعم تجديد دستور تونس عقب ثورات الربيع العربي، وتقديم المساعدات المالية لسوريا وفلسطين والسودان واليمن. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016، ص25، (http://www.arabstates.undp.org/2016)

وهو ما يجعلنا نرى أن علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول العربية المتوسطية ليست شراكة بالمعنى الفني الدقيق؛ لأن الشراكة يفترض فيها توازن الأطراف، وإلا أصبحنا أمام اتفاقات إذعان أي: يوجد طرف ضعيف وطرف قوى يستفيد منه على الرغم من تأكيد الاتحاد الأوروبي على أن العلاقة تقوم على أساس المساواة في التعامل.

كما أن الطرف الأوروبي يظن أنه لمجرد تقديم المساعدات والمعونات المالية للدول العربية يجعلها في موقف متوازن مع الجانب الأوروبي وهو الذي يخلق المساواة وتوازن طرفي العلاقة وهو أمر غير متحقق والدليل على ذلك أن الطرف الأوروبي هو الذي حدد إطار التبادل التجاري مع الطرف العربي بناء على مصلحته هو وليس لتحقيق مصالح الطرفين كما أن تباين حجم التبادل التجاري بين الطرفين يؤكد هذه الفرضية. (عمرو موسى، 2006، ص363)

(3) عدم وجود إطار تنسيقي عربي موحد يمثل الدول العربية أطراف المشاركة أو الدول العربية الراغبة في الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي يجعل هذا الطرف عرضة للأخطار الاقتصادية والاجتماعية والأزمات الاقتصادية العالمية والأوروبية وعدم قدرته على تحقيق أفضل النتائج من العملية التفاوضية، بجانب عدم إدراج للمبادئ والثوابت الأساسية العربية في إطار اتفاق الشراكة جعله معبرا عن ثوابت ومبادئ وسياسات الاتحاد الأوروبي فقط، خاصة أن اتفاقات الشراكة لا تمانع من تكتل الدول المشاركة والتكامل معها من جانب كيان اقتصادي واحد بناء على شرط التكافؤ المنصوص عليه في إعلان برشلونة.

(4) تعتبر عملية الانتقاء وعدم التكافؤ التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لاهتمام الشراكة بالسلع الصناعة (الصناعات التحويلية) واستبعاد المنتجات الزراعية تهميش للجانب الزراعي العربي وإهماله وهو ما يعد إضرارا بالأمن الغذائي العربي ويؤدى إلى إضعافه ويؤثر سلبا على عناصر التكتل الاقتصادي العربي الموحد. (عبد الفتاح الرشدان، 1998، ص77).

(5) إن قياس ما حصلت علية الدول العربية من إجمالي المساعدات المقدمة إليهم من الاتحاد الأوروبي في مقابل الربح والخسارة الناتجة عن تلك الشراكة وجد المحللون الاقتصاديون فيها أنها نسبة ضئيلة مقابل ما فقدته الدول العربية من خسائر مالية نتيجة لتحرير عملية التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في ظل رفع رسومها الجمركية التي تعتمد عليها الدول العربية كمورد مالي هام للخزانة العامة.

ولدرء الآثار المترتبة على الشراكة الأورومتوسطية على العمل الاقتصادي العربي المشترك أو عن أي شكل من أشكال التعاون بين الجانبين في المستقبل فقد أجمع كثيرون على أنه لا سبيل لدرء تلك الآثار سوى بقيام التكتل الاقتصادي العربي الموحد وذلك بتوسيع نطاق منطقة التجارة العربية الحرة بضم جميع اعضاء الجامعة العربية (عبد القادر لاشين، واخرون،2000، ص13،14) وإنشاء

السوق العربية المشتركة(فاروق مخلوف، 2000, صـ 125،126)، (حسن إبراهيم،2000،ص151) بجانب استمرار عقد اتفاقات "ملاءمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي" والتي بدأت منذ عام 2018 لتحقيق التوازن المطلوب في العلاقة والشراكة بين الجانبين. وذلك لتحجيم الآثار السلبية لتلك الاتفاقات في المستقبل ولحماية الدول العربية أطراف الشراكة من تعنت الجانب الأوروبي حيث سيصبح الجانب التفاوضي بين الأطراف أكثر توازنا كما أن الهدف أو الغاية سوف تتغير حيث سينظر الجانب العربي لتلك الاتفاقات من منظور خدمتها للمنطقة العربية بأكملها دون استبعاد أي طرف أو شريك، كما أن هذا الأمر سوف يمنع الجانب الأوروبي من إعطائه للامتيازات لإسرائيل على حساب الدول العربية.

الخاتمة

استهدف البحث التعريف بسياسات الشراكة الأوربية العربية وأثرها على العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي السياسات التي تضمنت عدداً من الاتفاقيات عقدت بين الجانبين الأوروبي والعربي، خلال فترة زمنية بدأت منذ عام 1957 بين الجماعة الأوروبية وعدد من الدول العربية وفقا لتقسيم جغرافي. وهي اتفاقات وضعت للتعاون الاقتصادي والفني عرفت باسم " مرحلة المشاركة أو والانتساب" حتى تطورت "لمرحلة الشراكة" باتفاقات جديدة عام 1990، ثم تطورت هذه العلاقات بين الجانبين بدخولها مرحلة جديدة من الشراكة علي أساس سياسي واستراتيجي اكتملت منذ عام 2014 وحتى الآن فيما يعرف "بمرحلة الشراكة الأورومتوسطية. وقد جاء تطور تلك السياسات لما ألم بالمنطقة العربية من تغيرات عقب اندلاع ثورات الربيع العربي نهاية عام 2010 وتصاعد المد الإسلامي السياسي في المنطقة، وانتشار الحركات الأصولية في جنوب المتوسط.

وعليه قسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث: تناولنا في الأول تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في إرسائه لأطر التعاون الاقتصادي مع الدول العربية من 1957م إلى 1990م، وأفردنا المبحث الثاني لمرحلة الشراكة الأورومتوسطية بين الجانبين الأوروبي والعربي من 1990م إلى 2014، واستعرض المبحث الثالث مدى تأثير اتفاقات الشراكة بين الجانبين الأوروبي والعربي في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وانتهينا إلى جملة من النتائج تتعلق بهدف البحث على النحو التالي:

1- جاء مفهوم الشراكة "مفهوما أوروبياً" بعيداً عن وجود أطراف متوازنة ومتساوية في الشراكة، وهو ما ظهر منذ إعلان برشلونة عام 1995 برسم سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط معبرا عن سياساته الخارجية في مواجهة الدول خارج القارة الأوروبية وخاصة دول" المنطقة العربية" لما لها من اهمية اقتصادية واستراتيجية أشرنا إليها سلفاً.

2- تطورت سياسات الشراكة بين الجانبين في ضوء المتطلبات الأمنية والسياسية لأوروبا عقب التطورات السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية في نهاية عام 2010 وليس على أساس الطبيعة المميزة للعلاقات بين الطرفين.

3- أن سياسة التجزئة التي اتبعتها الجماعة الأوروبية في علاقتها الإقليمية مع الدول العربية وفقاً لكل منطقة جغرافية على حدة أثر على الانتماء العربي في مجمله، ولاسيما تشجيعه التعامل مع التكتلات الفرعية مثل: التعامل مع مجلس التعاون الخليجي وتجنب العمل مع المؤسسة الجماعية الممثلة لتلك الدول وهى "جامعة الدول العربية" فهي كانت بمثابة بعث لروح الفرقة في التعامل بين أقطار الوطن العربي الواحد، وبمثابة إضافة المزيد من العراقيل في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لما تفرضه هذه السياسات من التزامات علي عاتق الدول العربية الأطراف خاصة في ظل تجمع يتبع سياسات تجارية وخارجية موحدة(الاتحاد الأوروبي)، وبين دول تتعامل بشكل فردي (الدول العربية) تقوم بدور المتلقي فقط لما يمليه عليه الجانب الأوروبي.

4- اعتبرت اتفاقات التعاون والمشاركة الأولى مع الدول العربية ذات بعد اقتصادي وتجارى ولم تتضمن تقديم أي معونات أو مساعدات مالية، وإنما تم تأمين السلع الأساسية والحيوية للجانب الأوروبي، أكثر منه للجانب العربي بجانب فتح أسواق الدول العربية أطراف الاتفاقات لتصريف منتجات الجانب الأوروبي.

5- حدثت نقلة نوعية في نمط العلاقة بين الجانبين الأوروبي والعربي وتحديداً منذ إعلان برشلونة وحتى الآن من كونها كانت قائمة على أساس التعاون إلي المشاركة، وتحويل العلاقة من علاقة اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وربط الحصول على المعونات والمساعدات المالية بقيام الجانب العربي بإصلاحات

سياسية واقتصادية وهو ما يمكن اعتباره ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول وبالتالي تؤثر على العمل العربي المشترك مستقبلاً. وقد ظهر ذلك في إطار سياسة الجوار عام 2004 والتي ركزت على مبدأ الإصلاح السياسي والديمقراطي داخل الدول الشريكة وربطها بالمساعدات المالية الممنوحة لتلك الدول.

6- عدم وجود إطار تنسيقي عربي موحد يمثل الدول العربية أطراف الشراكة أو الدول العربية الراغبة في الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي مما يجعل هذا الطرف عرضة للأخطار الاقتصادية والاجتماعية والأزمات الاقتصادية العالمية – الأوروبية، وعدم قدرته على تحقيق أفضل النتائج من العملية التفاوضية، بجانب أن عدم إدراج المبادئ والثوابت الأساسية العربية في إطار اتفاقات الشراكة جعلتها معبره عن ثوابت ومبادئ وسياسات الاتحاد الأوروبي فقط.

7- تنطوي اتفاقات الشراكة في كثير من الأحيان على اشتراطات حمائية مبالغ فيها من الجانب الأوروبي في مواجهه السلع العربية المصدرة اليها " فعلي سبيل المثال تم استبعاد المنتجات الزراعية لعدد من الدول العربية أطراف الشراكة من الدخول الأسواق الأوروبية"، وهو ما يعد إضراراً بالأمن الغذائي العربي ويؤدى إلى إضعافه ويؤثر سلباً على عناصر التكتل الاقتصادي العربي الموحد.

8- إن قياس ما حصلت عليه الدول العربية من إجمالي المساعدات المقدمة إليها من الاتحاد الأوروبي منذ بدء الشراكة في مقابل الربح والخسارة الناتجة عنها وجد المحللون الاقتصاديون فيها أنها نسبة ضئيلة مقابل ما فقدته الدول العربية من خسائر مالية نتيجة لتحرير عملية التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي في ظل رفع رسومها الجمركية التي تعتمد عليها الدول العربية كمورد مالي هام للخزانة العامة لتلك الدول.

9- إذا كانت سياسات الشراكة يمكن لها أن تؤثر سلباً في العمل الاقتصادي العربي المشترك فإنها من الممكن أن تكون دافعاً لها في ذات الوقت ؛ حيث يجوز الاستفادة من مميزات هذه الشراكة لخدمة المصالح الاقتصادية العربية بشرط أن تكون بعيدة عن التبعية، وأن يتحقق التكافؤ في الحصول علي المزايا بين الجانبين وهو ما يحدث حاليا في إطار ما يعرف"باتفاقات الملاءمة" المعقودة منذ عام 2018، وكما أمكن رؤيته بلجوء أطراف (مصر ،

تونس، المغرب، الأردن) عام 2004 لإبرام "اتفاقية أغادير" بهدف درء الآثار السلبية لاتفاقات الشراكة، ولتيسير الطريق أمام إقامة سوق عربية مشتركة مستقبلاً.

ولمواجهة آثار تلك السياسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية والتي يجب أن يكون العمل بداخلها له الأولوية يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- انضمام باقي الدول العربية لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتحرير كامل المنتجات والسلع، وإزالة كافة القيود غير الجمركية والتي لها نفس الأثر المباشر، وتعاون الدول بإبلاغ الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بتلك القيود للعمل على إزالتها، والقيام بإكمال الإجراءات الخاصة بتكوين الاتحاد الجمركي المزمع إنشاؤه، ومن ثم إكمال إجراءات السوق العربية المشتركة.
- فرض رقابة من جانب جامعة الدول العربية عن طريق الإشراف على اتفاقات الشراكة المعقودة ومتابعة اتفاقات الملاءمة التي تتم في الوقت الحالي بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق وضع آلية مشتركة بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الإشراف، وانطلاقاً من مسئولية الدول العربية الأعضاء في الجامعة والتزاماتها المفروضة عليها بموجب الميثاق بعدم إبرام أي اتفاقات دولية تتعارض مع تلك الالتزامات.
- الاستفادة من خطوة "**القمة العربية – الأوروبية** " التي عقدت عام 2019 استجابة لسياسية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية في القضايا العربية الأوروبية المشتركة بحيث تكون البداية لإحياء الحوار المشترك بين المنظمتين، وتحويل الشراكة المعقودة من جانب ثنائي إلى جانب جماعي.

قائمة المراجع

- **المراجع العربية**

أولاً: الكتب:

1- إبراهيم، حسن (2000م). **دراسة لتجربة التكامل الاقتصادي في العالم العربي**. معهد الشئون الدولية بروما مجلس الوحدة الاقتصادية. الإسكندرية.

2- الإمام، محمد وآخرون. (1998). **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. جامعة الدول العربية، القاهرة.

3- البرعمي، سعيد. (2004). **جامعة الدول العربية تبدل الأولويات من التنسيق إلى الوحدة عام1945م – عام 2001م**.موسكو.

4- الجنزوري، عبد العظيم. (1980). **الأسواق الأوروبية المشتركة والوحدة الأوروبية**. دار المعارف. القاهرة.

5- الدجاني، أحمد. (1993). **الحوار العربي – الأوروبي**. دار المستقبل العربي. القاهرة.

6- السيسي، صلاح الدين. (2007). **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**. ط1. دار الفكر العربي، القاهرة.

7- المجدوب، أسامة. (2000). **العولمة الإقليمية**. ط1.الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

8- المنذري، سليمان. (2004م). السوق **العربية المشتركة في عصر العولمة**. ط2.مكتبة مدبولي. القاهرة.

9- بن عاشور، رافع. (1997). **تأثير العلاقات العربية الأوروبية على استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد**. ط2. اعمال المؤتمر الأول لمركز دراسات العربي – الأوروبي. القاهرة.

10- جاد، عماد وآخرون. (2001). **الاتحاد الأوروبي والشرق الاوسط – الواقع واحتمالات المستقبل**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

11- حاتم، سامي. (1994). **ماستريخت والاقتصاد المصري**، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

12- خضر، بشارة. (1993). **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**. ط1.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

13- سعيد، عبد المنعم. (1996). **الجماعة الأوروبية (تجربة التكامل والوحدة)**. ط1.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

14- صارم، سمير. (1999). **اليورو**. دار الفكر المعاصر. سوريا.

15- صارم، سمير. (2000). **أوربا والعرب – من الحوار إلى الشراكة**. ط1. دار الفكر المعاصر. سوريا.

16- 16-عبد الرحيم، إكرام. (2002). **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**. ط1. مكتبة مدبولى، القاهرة.

17- عتلم، حازم. (2006). **التعاون الاقتصادي الاجتماعي لأغراض الإنماء في ضوء الحوار العربي – الأوروبي**. ط3. دار النهضة العربية. القاهرة.

18- لاشين، عبد القادر وآخرون. (2000). **المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

19- مصطفي، ناديه. (1986). **أوروبا والوطن العربي**.ط1.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

20- هولاند، مارتن. (2006). **الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث**. منشورات وزارة الثقافة السورية. دمشق.

ثانيا: الأبحاث والدراسات المنشورة:

1- الإمام، محمد. (ربيع 1997)."**اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي**". مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد السابع. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة.

2- الرشدان، عبد الفتاح. (1998)."**العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**". مجلة دراسات استراتيجية. العدد 12. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. الإمارات.

3- الصبح، سمير. (تاريخ 2005/11/18م)." **الشراكة الأوربية المتوسطية" جريدة الحياة**، العدد 15570.مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة.

4- الصبكان، عبد العال. (أكتوبر 1975)."**تقرير الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية**". **مجلة الوحدة الاقتصادية**. العدد الثاني. صادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية. القاهرة.

5- الرافعي، شهيرة. (تاريخ 2005/9/19م). "**الشراكة المصرية – الأوروبية**". مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1915.القاهرة.

6- العياري، الشاذلي. (ربيع 1996). "**إعلان برشلونة تحليل نقدي على ضوء اتفاقية الشراكة** الأوروبية – التونسية ". مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد الخامس. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. القاهرة.

7- النجار، أحمد. (يناير عام 1990م)."**العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية الدولية**". مجلة السياسة الدولية. العدد 96.مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة.

8- النواوي، نرمين. (أكتوبر 2000)."**الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط**". مجلة السياسة الدولية. العدد 142. مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة.

9- أبو عامود، محمد. (يوليو عام 2004)."**العلاقات الأوربية – العربية: رؤية مستقبلية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157. مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية. القاهرة.

10- جميل، هيل. (يونية 1996)."**الآثار المحتملة للاتحاد الأوروبي على البلاد العربية**". مجلة شؤون عربية، العدد 86.جامعة الدول العربية. القاهرة.

11- حلمي، خالد. (أكتوبر 1991)."**نحو استراتيجية عربية لمواجهة التحدي الاقتصادي الذي يفرضه مشروع أوروبا الموحدة**". مجلة بحوث قانونية اقتصادية. العدد الثاني. جامعة المنوفية.

12- حلمي، خالد. (يونيو1998)."**الشراكة العربية الأوروبية ومستقبل العلاقات الاقتصادية**". مجلة الحقوق، العدد الثاني. صادرة عن جامعة الكويت.

13- سعد، ابتسام. (2005/10/11م). "**الشراكة المصرية – الأوروبية وأثارها الاقتصادية على الزراعة**". العدد 43408.جريدة الأهرام. القاهرة.

14- عابد، شريط. (خريف عام 2003م). "**تدويل اقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورومتوسطية**". مجلة بحوث اقتصادية عربية. العددان 30، 31.الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

15- عبيد، مجدي. (تاريخ 2004/5/3م). "**الشراكة المصرية – الأوروبية**". مجلد الأهرام للشراكة جريدة العالم اليوم. العدد 4030.مكتبة الأهرام للبحث العلمي. القاهرة.

16- غالي، سامح. (يوليو1997)."**خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية: مؤتمر فالتيا**". مجلة السياسة الدولية. عدد 129. مركز الاخرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية. القاهرة.

17- متولي، تيسير. (تاريخ 19 سبتمبر 2005). "**الشراكة المصرية – الأوروبية وأثارها الاقتصادية على الزراعة**". مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1915، مكتبة الأهرام للبحث العلمي. القاهرة.

18- مخلوف، فاروق. (2000)."**مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم**". مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. صادرة عن جامعة الإسكندرية.

19- 39-منشاوى، محمود. (2009)."**الشراكة المصرية الأوروبية وانعكاساتها المستقبلية على القدرة التنافسية للصناعة المصرية**". كلية الحقوق – قسم الاقتصاد والمالية العامة. جامعة طنطا.

ثالثا: التقارير:

1- الدقاق، محمد. (2003)."**تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربي**". **الإسكندرية.**

2- موسى، عمرو. (2006)."**تقرير الأمين العام إلى القمة العربية بالخرطوم (التحديات والإنجازات)** بين عام2001م – عام 2006م". جامعة الدول العربية، القاهرة.

- **المراجع الأجنبية**

(A) Books

1. Abouelkheir. Hanane. (2011) **.the Implications of the Euro Mediterranean Partnership on Egypt's Trade Flows and Economic Development for the period (1995-2008**). Alexandria University.
2. Barbour. Philippe. (1996).**the European Union Handbook**. Fitzroy Dearborn publishers. London.
3. Fairhurst, John. (2006**), Law of the European Union**. Fifth edition. Longman. England.
4. Hartley. Trevor c**. (**2004). **European Union Law in a Global Context.** Cambridge University Press.
5. MacDonald. Robert**. (**1965). **The League of Arab states**. Princeton university press. New Jersey.
6. Macallister. Richard**. (**1997)**.from EC to EU**. first published., Routledge. London and New York,.
7. Noland.Marcus, pack. Howard**. (**2007) **The Arab Economies in a Changing World.** library of congress cataloging in publication data. United States of America.
8. Schumpeter. Joseph**. (**1961**).The Theory of Economic Development**. A Galaxy Book. Oxford University Press. New York.
9. **Survey Ten Years Of The Barcelona Process** (2005). civil society's views. IE Med.
10. Sauigh**.** Yusif A. **(**1982**).The Arab Economy**. Oxford University Press. New York.

(ب) مصادر من الإنترنت:

1- الألية الأوروبية للجوار. (2019) "الصفحة الرئيسية"

http://www.euneighbours.eu.policy

2- الاتحاد الأوروبي نحو معالم جديدة لاتفاق كوتونو. (2018)

http://arabic.euronews.com/2018

3- الاتحاد من اجل المتوسط. (2019) "History of Unf" – الصفحة الرئيسية.

http://ufmsecretariat.org

4- الشراكة الأورومتوسطية. (2019)"الاتحاد الأوروبي" euromed.

http://www.europa.eu/euromed/political.en.htm

5- تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2016)" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية".

http://www.arabstates.undp.org/2016

6- سماق، محمد. (2012)" اتفاقات الشراكة العربية – الأوروبية"– التطبيقات والدروس المستفادة.

http://www.thawara.alwehda.gov.sy

7- نص اتفاقية أغادير. (2019)" الصفحة الرئيسية".

http:// www.agadiragreement.org